وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Monday, 22 July, 2024

مركـز الرصـد والتحـليـل
الإدارة العـامـة للتـواصـل والإعـلام

أخبـار الطاقـة

وزير الطاقة يلتقي وزير البترول والثروة المعدنية ووزير الكهرباء والطاقة المتجددة في جمهورية مصر العربية

الرياض

التقى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة، في الرياض اليوم، صاحبي المعالي من جمهورية مصر العربية, وزير البترول والثروة المعدنية كريم بدوي، ووزير الكهرباء والطاقة المتجددة الدكتور محمود عصمت.

وبحث الوزراء، أثناء اللقاء، أوجه التعاون بين البلدين في مجالات البترول والغاز، والكهرباء، والطاقة المتجددة، والهيدروجين، سعياً إلى تحقيق تطلعاتهم المشتركة في هذه المجالات، بما يحقق رؤية قيادتي البلدين الشقيقين. وطموحات شعبيهما.

كما ناقش الاجتماع سير الأعمال في الموضوعات المشتركة، مثل مشروع الربط الكهربائي بين الشبكة السعودية والشبكة المصرية؛ أكبر شبكتين كهربائيتين في المنطقة، الذي سيعزز استقرار واعتمادية التغذية الكهربائية بين البلدين، ويُعظّم حجم المردود الاقتصادي والتنموي للمشروعات الكهربائية المشتركة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

النفط تحت ضغط مخاوف الطلب وتصعيد الصراع الجيوسياسي

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

في حين أن هناك الكثير مما يدعو إلى التفاؤل في أسواق النفط اليوم، إلا أن المخاوف المتزايدة بشأن الطلب الصيني تؤثر على أسعار النفط، مع تصعيد الصراع الجيوسياسي واستمرار المخاوف من نشوب حرب أوسع في الشرق الأوسط مما سيؤثر على إمدادات النفط من منطقة الإنتاج الرئيسة.

وقصفت طائرات مقاتلة إسرائيلية أهدافا عسكرية للحوثيين قرب ميناء الحديدة اليمني يوم السبت، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص على الأقل وإصابة 87 آخرين.

وقال سكان الحديدة إن دوي انفجارات سمع في أنحاء المدينة خلال قصف مكثف، وقالت قناة المسيرة إن قوات الدفاع المدني ورجال الإطفاء يحاولون إطفاء الحرائق في صهاريج النفط بالميناء.

في وقت، إن التدفق المستمر من الأخبار الإيجابية المتعلقة بالنفط من الولايات المتحدة، والتي توجت بانخفاض غير متوقع إلى حد كبير بمقدار 5 ملايين برميل في مخزونات النفط الخام الأميركية، تم تعويضه بخيبة الأمل في التوقعات المستقبلية للصين، ولم تشهد الجلسة المكتملة الثالثة للجنة المركزية الصينية أي تعهدات ملموسة، مع الافتقار إلى النتائج البناءة التي يتردد صداها عبر السلع الأساسية.

ومع تعطل تداولات يوم الجمعة بسبب انقطاع تكنولوجيا المعلومات على مستوى العالم، أغلقت أسعار النفط منخفضة أكثر من دولارين يوم الجمعة عند أدنى مستوياتها منذ منتصف يونيو، وتحدد سعر التسوية لأسعار خام برنت على انخفاض 2.48 دولار، أو 2.9 %، إلى 82.63 دولارا للبرميل. وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 2.69 دولار أو 3.3 % إلى 80.13 دولارًا.

واتسعت علاوة العقود الآجلة للخام الأميركي إلى أعلى مستوياتها منذ أكتوبر 2023 هذا الأسبوع، لتصل إلى 1.60 دولار للبرميل، حيث انخفض المخزون المتقلص في نقطة تسليم خام غرب تكساس الوسيط في مركز كوشينغ إلى أدنى قراءة لها في ثلاثة أشهر.

وفي امدادات الغاز، ألغت محطة تصدير الغاز الطبيعي المسال فريبورت عمليات التحميل المخطط لها خلال الربع الثالث من شهر يوليو، حيث يبدو أن الأضرار الناجمة عن إعصار بيريل أكثر تأثيرًا مما كان يعتقد في البداية، حيث لا تزال تدفقات غاز التغذية الواردة تمثل خمس مستواها المعتاد البالغ 2 مليار قدم مكعب يوميًا. وأعلنت شركة كيندر مورغان الأميركية الكبرى عن توسعة واسعة النطاق لخط أنابيب الغاز الطبيعي الجنوبي الذي يبلغ طوله 6900 ميل، مما يضيف 1.2 مليار قدم مكعب في اليوم إلى السعة الحالية البالغة 4.4 مليار قدم مكعب في اليوم، قائلة إن ارتفاع الطلب على الطاقة وصادرات الغاز الطبيعي المسال يوفران " فرص مذهلة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتتوقع إدارة معلومات الطاقة أن إنتاج وقود الطيران المستدام في الولايات المتحدة يمكن أن يرتفع بنسبة هائلة تصل إلى 1400 % هذا العام إذا بدأت جميع إضافات القدرات المعلنة في الوقت المحدد، ليرتفع من 2000 برميل يوميًا في العام الماضي إلى 30 ألف برميل يوميًا في عام 2024.

وفي قناة السويس، انخفضت الإيرادات السنوية لهيئة قناة السويس بمقدار الربع تقريبًا في عامها المالي الأخير إلى 7.2 مليار دولار، حيث دفعت الهجمات الصاروخية الحوثية في البحر الأحمر معظم شركات الشحن الغربية إلى تجنب أكبر قناة من صنع الإنسان في العالم.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية إن الطلب العالمي على النفط سيتجاوز العرض العام القادم، وهو ما خالف توقعات سابقة بوجود فائض. وجاء هذا التغيير بعد أن مددت أوبك وحلفاؤها، المعروفون مجتمعين باسم أوبك+، معظم تخفيضاتهم الكبيرة في إنتاج النفط إلى العام المقبل في اجتماع الشهر الماضي. وتقيد مجموعة المنتجين الإنتاج منذ أواخر عام 2022 لدعم توازن أسواق النفط في مواجهة ضعف نمو الطلب وارتفاع أسعار الفائدة والإنتاج الأميركي القياسي.

وإذا دخل السوق في عجز، فستحتاج المصافي إلى استنزاف النفط من المخزونات لتلبية الطلب. وقالت إدارة معلومات الطاقة إن العجز سيكون أقل في العام المقبل مقارنة بالعام الحالي. وقالت إدارة معلومات الطاقة في توقعاتها الشهرية للطاقة على المدى القصير إن الطلب العالمي على النفط سيبلغ في المتوسط نحو 104.7 مليون برميل يوميا العام المقبل، في حين سيبلغ العرض نحو 104.6 مليون برميل يوميا.

وربطت إدارة معلومات الطاقة الطلب العالمي بنحو 104.5 مليون برميل يوميا والعرض عند 104.7 مليون برميل يوميا في توقعاتها السابقة. وأظهرت توقعات إدارة معلومات الطاقة أن انخفاض إنتاج أوبك+ يؤدي أيضًا إلى تعميق عجز العرض خلال الفترة المتبقية من هذا العام. وسيتجاوز الطلب العالمي على النفط الإنتاج بنحو 750 ألف برميل يوميا في النصف الثاني من عام 2024، بناء على توقعات إدارة معلومات الطاقة.

وأظهرت توقعاتها السابقة عجزا أقل يبلغ نحو 550 ألف برميل يوميا في النصف الثاني من العام الجاري. وقالت إدارة معلومات الطاقة إن السحب من المخزونات العالمية سيدفع أسعار النفط للارتفاع. وأضافت أن متوسط أسعار خام برنت القياسي العالمي سيبلغ 89 دولارًا للبرميل في النصف الثاني من العام الحالي، ارتفاعًا من 84 دولارًا للبرميل في النصف الأول. وقالت إدارة معلومات الطاقة: "نتوقع أن يعود السوق تدريجياً إلى تراكمات معتدلة في المخزون في عام 2025 بعد انتهاء تخفيضات إمدادات أوبك + الطوعية في الربع الرابع من عام 2024 وبعد أن يبدأ نمو العرض المتوقع من دول خارج أوبك + في تعويض النمو في الطلب العالمي على النفط". وقالت إدارة معلومات الطاقة إن إنتاج النفط الأميركي سينمو بمقدار 320 ألف برميل يوميا هذا العام إلى مستوى قياسي يبلغ 13.25 مليون برميل يوميا، وهو ما يزيد قليلا على توقعاتها السابقة البالغة 13.24 مليون برميل يوميا. ويواصل إنتاج النفط الأميركي نموه حتى مع بدء تراجع الغاز، ويعكس تباين حظوظ القطاعين الانخفاض الحاد في أسعار الغاز ونشاط الحفر منذ منتصف عام 2022. وارتفع إنتاج النفط الخام والمكثفات من الولايات الـ 48 السفلى باستثناء المياه الفيدرالية في خليج المكسيك إلى 10.99 مليون برميل يوميًا في أبريل. وكان الإنتاج يسير بثالث أسرع معدل مسجل، وكان أبطأ بشكل طفيف من الذروة المسجلة في نوفمبر وديسمبر 2023.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وبعد التعديل وفقًا للتضخم، تراجعت أسعار العقود الآجلة للخام الأميركي لأشهر أقرب استحقاق من متوسط شهري قدره 124 دولارًا للبرميل (المئوي 82 لجميع الأشهر منذ عام 2000) في يونيو 2022. لكنها ظلت مرتفعة عند 73 دولارًا للبرميل (المئوية الثانية والأربعين) في ديسمبر 2023، وانتعشت منذ ذلك الحين إلى 79 دولارًا (المئوية التاسعة والأربعين) في يونيو 2024.

وتسبب الانخفاض المعتدل نسبيا في الأسعار في انخفاض عدد منصات التنقيب عن النفط بنسبة 22 % فقط منذ نهاية عام 2022. واستمر الإنتاج في الزيادة، وإن كان ببطء أكبر. وارتفع إنتاج أقل 48 بمقدار 0.5 مليون برميل يوميا (4.8 %) في أبريل 2024 مقارنة بالعام السابق، مع انخفاض النمو من 0.9 مليون برميل يوميا (9.5 %) في أبريل 2023.

ولا توجد إشارة قوية لزيادة الإنتاج أو خفضه، نظراً لأن الأسعار الحالية قريبة من المتوسط طويل الأجل بالقيمة الحقيقية. ويكون نمو الإنتاج مدفوعًا في الغالب بالتحسينات في الكفاءة حيث يتيح توحيد الصناعة ترشيد مواقع الحفر والآبار ذات المقاطع الأفقية الأطول لتصريف النفط من مناطق أكبر.

وعلى النقيض من النفط، كان الهبوط في أسعار الغاز والحفر والإنتاج أكثر حدة، مع هبوط الأسعار الحقيقية إلى أدنى مستوياتها في عدة عقود من الزمن، الأمر الذي فرض تعديلاً. وتباطأ إنتاج الغاز الجاف إلى 101.7 مليار قدم مكعب يوميا في أبريل 2024 من 102.7 مليار قدم مكعب يوميا في أبريل 2023، وهو الأبطأ منذ 16 شهرا.

ومع عدم وجود ما يعادل أوبك + لاستباق انخفاض الأسعار من خلال تنسيق خفض الإنتاج، تراجعت الأسعار بشكل أكبر منذ عام 2022. وانخفضت أسعار العقود الآجلة المعدلة حسب التضخم من متوسط يزيد على 9 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في أغسطس 2022 (المئوية الخامسة والثمانون) إلى مستوى قياسي بلغ 1.76 دولار فقط في فبراير 2024.

في وقت تراجعت واردات آسيا من النفط الخام في النصف الأول من عام 2024 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، متحدية التوقعات بأن القارة الأكثر استهلاكا ستقود نمو الطلب العالمي. واستوردت آسيا 27.16 مليون برميل يوميا من النفط الخام في الفترة من يناير إلى يونيو، بانخفاض متواضع قدره 130 ألف برميل يوميا من 27.29 مليون برميل يوميا في نفس الفترة من عام 2023.

وبالنسبة لتوقعات الطلب التي أصدرتها وكالة الطاقة الدولية ومنظمة أوبك، فمن المؤكد أن واردات آسيا يجب أن تكون قوية في النصف الثاني، وخاصة واردات الصين. وتوقع تقرير أوبك الشهري عن سوق النفط لشهر يونيو أن ينمو الطلب على النفط في الصين بمقدار 720 ألف برميل يوميا في عام 2024 مقارنة بعام 2023، بينما تتوقع وكالة الطاقة الدولية توسعا قدره 500 ألف برميل يوميا.
ومع ذلك، بلغت واردات الصين نحو 11.08 مليون برميل يوميا في النصف الأول، وهو رقم تم حسابه باستخدام بيانات الجمارك الرسمية للأشهر الخمسة الأولى. ويقل ذلك بمقدار 300 ألف برميل يوميا عن الرقم الجمركي البالغ 11.38 مليون برميل يوميا للأشهر الستة الأولى من عام 2023.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أسعار الديزل في إنجلترا تتجاوز نظيرتها الأوروبية

الرياض

تستمر أسعار الديزل في المملكة المتحدة في الارتفاع، متجاوزة بشكل كبير أسعار نظيراتها الأوروبية، مدفوعة إلى حد كبير بالتخفيضات البطيئة في التكلفة التي ينقلها تجار التجزئة إلى المستهلكين، ووفقا لعدة مصادر، يدفع السائقون البريطانيون ما يقرب من 20 بنسًا إضافيًا لكل لتر من الديزل مقارنة بنظرائهم في الاتحاد الأوروبي.

وحاليًا، يبلغ متوسط سعر الديزل 152 بنسًا للتر الواحد، مما يمثل سبعة أسابيع متتالية، حيث تحتل المملكة المتحدة المركز الأول لأسعار الديزل في أوروبا، ومن الجدير بالذكر أن السائقين في أيرلندا الشمالية يواجهون أسعارًا أقل نسبيًا، بنحو 10 بنس للتر الواحد، على الرغم من المصادر من نفس الموردين.

ويبدو أن السبب الرئيس وراء هذه الأسعار المرتفعة هو سلاسل المتاجر الكبرى مثل أسدا، وتيسكو، وموريسونز، وسينسبري، التي تدير نحو 20 % من الساحات الأمامية في المملكة المتحدة وتفرض أسعارًا أعلى، وعلى العكس من ذلك، فإن تأثيرهم أقل وضوحا في أيرلندا الشمالية، حيث يديرون 6 % فقط من الساحات الأمامية، مما يوفر بعض الراحة في الأسعار.

وكانت هناك انتقادات شديدة في المملكة المتحدة وانتقدت العديد من الشخصيات الرئيسة تجار التجزئة للحفاظ على هوامش ربح عالية باستمرار، تقدر حاليًا بـ 16 بنسًا للتر الواحد للديزل وأقل قليلاً للبنزين، ويتناقض هذا بشكل حاد مع الهوامش التاريخية، مثل 3 بنس التي شوهدت قبل الوباء، مما يشير إلى أن تجار التجزئة يستفيدون من ارتفاع الأسعار بينما يتحمل المستهلكون العبء الأكبر.

ويبرر تجار التجزئة هذه الزيادات في الأسعار من خلال الإشارة إلى ارتفاع تكاليف التشغيل، بما في ذلك أسعار الفائدة والأجور، والتي يزعمون أنها تؤدي إلى تآكل هوامش الربح، ويؤكد جوردون بالمر من جمعية تجار التجزئة للبنزين على ضرورة تحقيق أرباح أعلى من مبيعات الوقود للحفاظ على العمليات التجارية والاستثمار في التحولات المستقبلية.

في المقابل، تواجه إيطاليا تحدياتها الخاصة، حيث انتقدت رئيسة الوزراء جيورجيا ميلوني قرار الاتحاد الأوروبي بحظر مبيعات السيارات الجديدة التي تعمل بالغاز والديزل بحلول عام 2035. وترى ميلوني أن مثل هذه التدابير، التي تهدف إلى تقليل الانبعاثات، تهدد بتقويض القطاعات الصناعية وزيادة الاعتماد الاستراتيجي على الطاقة الكهربائية الأجنبية.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن سوق الديزل الأوروبي يستعد لمزيد من التشديد في ظل أنظمة جديدة لتداول الانبعاثات، واعتبارًا من عام 2027، سيُطلب من موردي الوقود في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي شراء بدلات الكربون، مما قد يضيف ما يصل إلى 54 سنتًا للتر الواحد إلى أسعار الديزل بحلول عام 2031. وتعد هذه الخطوة جزءًا من جهود أوسع لتحقيق خفض بنسبة 55 % في انبعاثات الغازات الدفيئة بحلول عام 2030. مما يشكل آثارًا مالية وتحديات تنظيمية كبيرة على قطاع النقل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وبما أن المملكة المتحدة تعاني من ارتفاع أسعار الديزل بشكل مستمر والذي تفاقم بسبب ممارسات تجار التجزئة، فإن إيطاليا تبحر في مستقبل تتشكل من خلال لوائح الانبعاثات الصارمة. ويواجه كلا البلدين مشهداً اقتصادياً وتنظيمياً فريداً من شأنه أن يشكل مسار تسعير الديزل والقدرة على تحمل تكاليف المستهلك في السنوات المقبلة.

وفي الأميركتين، عكست أسعار الديزل في أميركا الشمالية والجنوبية ديناميكيات إقليمية كبيرة وتأثيرات السوق، وفي أميركا الشمالية، وخاصة الولايات المتحدة، واصلت أسعار الديزل اتجاهها الهبوطي، بينما في أميركا الجنوبية، لعبت عوامل مختلفة بما في ذلك الواردات الروسية وتحديث المصافي أدوارًا حاسمة في تشكيل السوق.

واعتبارًا من بداية يونيو، بلغ متوسط سعر الديزل في الولايات المتحدة 3.726 دولارًا أميركيًا للغالون الواحد، مواصلًا مساره الهبوطي من الأسبوع السابق. ويتماشى هذا الانخفاض مع الاتجاه الأوسع الذي لوحظ منذ أوائل أبريل، بالتزامن مع انخفاض أسعار خام برنت بنسبة 9.56 %، والتي أغلقت عند 78.22 دولارًا أميركيًا للبرميل في 3 يونيو. وكان لهذا الاتجاه في أسعار النفط الخام تأثير مباشر على أسعار الديزل، حيث أن النفط الخام هو المادة الأولية لإنتاج الديزل.

وفي المقابل، شهد سوق الديزل في أميركا الجنوبية تحولات ملحوظة بسبب التغيرات في أنماط الاستيراد وقدرات الإنتاج المحلي. وانخفضت واردات أميركا اللاتينية من المنتجات المكررة الأميركية إلى 39 % من إجمالي الصادرات الأميركية في مارس، وهي ثاني أدنى نسبة في 15 عاماً. واستوردت المنطقة 77.6 مليون برميل من المنتجات المكررة الأميركية في مارس، بانخفاض بنسبة 2 % عن الشهر السابق وانخفاض بنسبة 18 % على أساس سنوي، وهو ما يمثل أدنى حجم منذ أبريل 2023.

وكان هذا الانخفاض في الاعتماد على الديزل الأميركي مدفوعًا في المقام الأول باعتماد البرازيل المتزايد على الديزل الروسي. وفي مارس 2024، استوردت البرازيل 138 ألف برميل فقط من الديزل من الولايات المتحدة، وهي المرة الأولى منذ عام 2015 التي لم تصل فيها أي شحنات أميركية كاملة.

وقد أثر هذا التحول بشكل كبير على إحصاءات الواردات الإجمالية، حيث إن البرازيل لديها طلب كبير على الديزل. وعلى الرغم من إمكانية إعادة الواردات إلى الولايات المتحدة، فإن ذلك لن يؤدي إلا إلى زيادة هامشية في أحجام الواردات الأميركية المنشأ بنسبة ثلاث نقاط مئوية بالنسبة لأميركا اللاتينية.

ولعبت بتروبراس، شركة النفط البرازيلية التي تسيطر عليها الدولة، دورًا محوريًا في تشكيل سوق الوقود المحلي. وفي الأول من يونيو، أعلنت بتروبراس عن تخفيض بنسبة 7.6 % في أسعار وقود الطائرات، وهو أول تغيير في الأسعار في ظل الرئيس التنفيذي الجديد ماجدة شامبريارد. ومع ذلك، لم تقم بتروبراس بتعديل أسعار الديزل منذ أواخر عام 2023، وحافظت على أسعار الديزل قريبة من المستويات الدولية عند 0.017 ريال فوق سعر تعادل الواردات، أي ما يعادل 0.5 %.

وفي أبريل 2024، شهدت أسعار الديزل في البرازيل ارتفاعًا طفيفًا، حيث وصلت إلى 5.89 ريال برازيلي للتر، مع زيادة شهرية متواضعة قدرها 0.04 ريال برازيلي (1.0 %) في ريو دي جانيرو. وقد تأثر هذا الارتفاع في الأسعار بمجموعة من العوامل المحلية والدولية، مما سلط الضوء على الطبيعة المترابطة لسوق الطاقة العالمية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وفي الوقت نفسه، برزت البرازيل كمشترٍ رئيس لصادرات الديزل الروسية وسط العقوبات الغربية على منتجات النفط الروسية، مع تأثير تكاليف الشحن بشكل كبير على الجداول الزمنية للتسليم. ومن المتوقع أن تؤدي الشحنات الأكبر حجمًا من الهند وروسيا إلى تخفيف الضغط الهبوطي على السوق الآسيوية التي تعاني من فائض في المعروض وربما إنشاء حد أدنى للسعر.

ومع ذلك، فإن التعقيدات التشغيلية وديناميكيات الشحن، ولا سيما تكاليف الشحن الأقل بنسبة 30 % لناقلات سويزماكس على الطرق من الشرق إلى الغرب مقارنة بسفن المنتجات النظيفة طويلة المدى 2، لا تزال تمثل تحديات أمام النقل المستدام للديزل.

وقد تؤدي الاضطرابات والتأخير في واردات الديزل إلى تقييد العرض، مما يؤدي إلى ضغط الأسعار التصاعدي. ومع ذلك، فمن المتوقع انخفاض بنسبة 1 % في يونيو، حيث يقع الطلب على الديزل عادةً خارج مواسم ذروة الحصاد. بالإضافة إلى ذلك، فإن الانخفاض الكبير في أسعار النفط الخام العالمية أو زيادة طاقة التكرير المحلية قد يؤدي إلى انخفاض أسعار الديزل بشكل أكبر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

إشارات متضاربة بشأن الطلب تزيد الضبابية في أسواق النفط

الاقتصادية

توقع كومرتس بنك، ألا توصي لجنة المراقبة الوزارية المشتركة لأوبك+ في اجتماع أغسطس المقبل بإجراء أي تغييرات على مستويات الإنتاج الحالية التي أقرت في أوائل يونيو الماضي، معتبرا فكرة تخفيف تخفيضات الإنتاج الطوعية لا تزال قائمة.

وأظهرت بيانات المخزونات الأسبوعية الصادرة عن معهد البترول الأمريكي ووزارة الطاقة الأمريكية، ضيق سوق النفط، إذ انخفضت مخزونات الخام الأمريكية بشكل حاد بشكل غير متوقع بمقدار 4.9 مليون برميل، وذلك للأسبوع الثالث على التوالي.

وقال لـ"الاقتصادية" مختصون في شركات طاقة دولية، "إن أسواق النفط الخام تواجه تحديات تتمثل في الإشارات المتضاربة، والمخاوف بشأن الطلب من أكبر مستوردي النفط، ما زاد من ضبابية السوق".

وذكر روس كيندي العضو المنتدب لشركة "كيو إتش إيه" لخدمات الطاقة، أن المستثمرين يكافحون مع إشارات متضاربة فيما يتعلق بالطلب على النفط الخام، وسط مخاوف بشأن تباطؤ اقتصادي عالمي محتمل وتزايد التوقعات بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي قد يخفض أسعار الفائدة قريبا.

أما فولفجانج الياس مدير شركة "إنرجي فيينا" الدولية، فأوضح أن أسعار الخام واجهت تحديات بسبب تباطؤ الاقتصاد الصيني في الربع الثاني، ما أثر في الطلب.

وأشار إلى تعهد الصين بالمحافظة على سياساتها الاقتصادية الحالية، رغم عدم وجود إجراءات ملموسة لتنشيط الاقتصاد المتعثر، ما فشل في تخفيف المخاوف بشأن الطلب من أكبر مستورد للنفط.

بدوره، ذكر دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة "تكنيك جروب" الدولية، أن بيانات التوظيف الأمريكية إيجابية و تعزز توقعات السوق لخفض سعر الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي في سبتمبر المقبل، ما قد يحفز مزيدا من الإنفاق على النفط الخام.

وكانت أسعار النفط قد تراجعت خلال تعاملات يوم الجمعة 19 يوليو، بأكثر من دولارين عند التسوية، مع تجدد الآمال في التوصل إلى وقف لإطلاق النار في قطاع غزة، كما أسهم ارتفاع الدولار في زيادة الضغوط على الأسعار.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مصر: الربط الكهربائي مع السعودية قبل الصيف المقبل

الشرق الأوسط

أكد وزير الكهرباء والطاقة المتجددة المصري، محمود عصمت، الأحد، أن مشروع الربط الكهربائي مع السعودية سيبدأ التشغيل والربط على الشبكة الموحدة قبل بداية الصيف المقبل.

وقال الوزير خلال لقائه وزير الطاقة السعودي، الأمير عبد العزيز بن سلمان، في الرياض، إن «هناك جهوداً كبيرة من جميع الأطراف للانتهاء من مشروع الربط الكهربائي المصري - السعودي، وبدء التشغيل والربط على الشبكة الموحدة قبل بداية فصل الصيف المقبل، وفي سبيل تحقيق ذلك فإن هناك فريق عمل تم تشكيله لإنهاء أي مشكلة أو عقبة قد تطرأ».

وأوضح بيان صحافي صادر عن وزارة الكهرباء المصرية، حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه، أن اللقاء الذي حضره أيضاً وزير البترول المصري، كريم بدوي، ناقش عدة جوانب من بينها مشروع الربط الكهربائي بين شبكتي الكهرباء في البلدين بهدف التبادل المشترك للطاقة في إطار الاستفادة من اختلاف أوقات الذروة وزيادة الأحمال في الدولتين، وكذلك تعظيم العوائد وحسن إدارة واستخدام الفائض الكهربائي وزيادة استقرار الشبكة الكهربائية في مصر والسعودية.

وتعاني مصر من أزمة انقطاع كهربائي منذ أشهر، توقفت، الأحد، حتى نهاية الصيف الجاري، بعد توفير الوقود اللازم لتشغيل المحطات الكهربائية.

وأضاف البيان، أن القاهرة تتطلع لفتح آفاق جديدة مع السعودية في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة والوقوف على مستجدات تنفيذ مشروع الربط الكهربائي العملاق بين البلدين، والذي يعد نواة لربط كهربائي عربي شامل.

وشمل اللقاء أيضاً، وفق البيان، التباحث حول فتح آفاق جديدة وزيادة الاستثمارات الخاصة في مشاريع الطاقة الجديدة والمتجددة والجهود المشتركة للاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، في إطار سياسة الدولتين وخطط العمل التي تستهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودعم التعاون في مجال نقل وتبادل الخبرات الفنية والتقنيات الحديثة في مجالات توليد ونقل وتوزيع الكهرباء.

وأوضح البيان، أنه «في هذا الإطار تم التوافق حول عدد من اتفاقيات التعاون لدعم وتسهيل تنفيذ التوجه المشترك بإقامة مشروعات الطاقة وتعزيز البنية التحتية الكهربائية».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

البرامج والمشاريع البيئية القائمة تحت مظلة مبادرة «السعودية الخضراء»

الشرق الأوسط

علمت «الشرق الأوسط» أن الحكومة السعودية تنوي ضمَّ جميع المبادرات والبرامج والمشاريع البيئية القائمة في القطاعين العام والخاص والقطاع غير الربحي، إلى مبادرة «السعودية الخضراء»، وذلك بهدف تحقيق مستهدفات البلاد في هذا الإطار.

ومبادرة «السعودية الخضراء» التي أطلقها ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، في مارس (آذار) 2021، تساهم بدور محوري في تحقيق أهداف المناخ العالمية، وتدعم طموح المملكة في تحقيق هدف الحياد الصفري بحلول 2060، عبر تبني نموذج الاقتصاد الدائري للكربون.

ووفق معلومات خاصة بـ«الشرق الأوسط»، أرسلت الحكومة تعميماً إلى جميع الجهات يتضمن قرار اللجنة العليا لمبادرة «السعودية الخضراء» بتكليف لجنتَي الطاقة والتغيُّر المناخي، والبيئة، بحصر المبادرات والبرامج والمشاريع القائمة التي قد تساهم في تحقيق مستهدفات المبادرة، والعمل على ضمها وفق المعايير المعتمَدة. وطالبت القطاعين العام والخاص والقطاع غير الربحي بتزويد البرنامج الوطني للتشجير بجميع الأعمال التشجيرية المنفذة خلال الفترة السابقة.

التنوع البيولوجي

وتلتزم المملكة بزراعة 10 مليارات شجرة، أي ما يعادل استصلاح 74 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة، وذلك في إطار سعيها إلى استعادة الوظائف البيئية الحيوية، وتحسين جودة الهواء، والحد من العواصف الرملية والترابية، وكذلك الحفاظ على التنوع البيولوجي، ومكافحة التصحُّر وزحف الرمال.

ومنذ إطلاقها، نجحت مبادرة «السعودية الخضراء» في زراعة 43.9 مليون شجرة، واستصلاح 94 ألف هكتار من الأراضي المتدهورة في أنحاء المملكة، أي ما يزيد على مساحة 146 ألف ملعب كرة قدم.

ويسهم هذا التقدُّم المحرَز في تحقيق هدف زراعة 10 مليارات شجرة خلال العقود المقبلة، ويجري العمل حالياً على تنفيذ أكثر من 40 مبادرة تدعم الهدف المرحلي المتمثل في زراعة أكثر من 600 مليون شجرة واستصلاح 8 ملايين هكتار من الأراضي بحلول عام 2030.

وكشفت المملكة، في شهر أكتوبر (تشرين الأول) 2023، عن دراسة جدوى تفصيلية استمرت لمدة عامين، بهدف تنمية الغطاء النباتي في مختلف أنحاء البلاد، شملت أكثر من 1150 مسحاً ميدانياً جرى تنفيذها بالتعاون مع أكثر من 50 من أهم الخبراء.

التأهيل البيئي

ومن المقرَّر البدء بتنفيذ مشاريع التشجير واستصلاح الأراضي في عدد من المواقع، بما في ذلك غابات المانغروف والمستنقعات والغابات الجبلية والمراعي والمتنزهات الوطنية والوديان.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وسيتم تنفيذ خريطة الطريق المعتمَدة على مرحلتين؛ تمتد الأولى من العام الحالي حتى نهاية العقد، وتَتبِع نهجاً قائماً على الطبيعة؛ لإعادة التأهيل البيئي، بينما ستبدأ المرحلة الثانية في 2030، وسيتم خلالها العمل على استحداث نهج شامل يعتمد على الجهود البشرية وتطبيق الدروس المستفادة من المرحلة الأولى.

وستسهم جهود إعادة تأهيل البيئات الطبيعية بالمملكة في توفير فرص العمل ضمن مجموعة واسعة من القطاعات، ومكافحة التصحُّر وزحف الرمال، والحدّ من التأثيرات السلبية للعواصف الرملية، وتحسين جودة الحياة لسكان المملكة، كما ستستفيد مراكز المدن من زيادة الكثافة الشجرية التي ستسهم في خفض درجات الحرارة وتحسِّن جودة الهواء.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

أذربيجان للاتحاد الأوروبي: لسنا «رجال إطفاء» نرسل الغاز لـ3 إلى 6 أشهر فقط

اتهمت أذربيجان الاتحاد الأوروبي بمعاملة البلاد على أنها «رجل إطفاء»، من خلال الالتزام فقط بصفقات الغاز قصيرة الأجل، رغم مطالبتها البلاد بتعزيز صادرات الوقود إلى الكتلة.

وقال فاقف صادقوف، سفير أذربيجان لدى الاتحاد الأوروبي، لصحيفة «فايننشال تايمز»، إن باكو بحاجة إلى ضمان العقود طويلة الأجل من أجل جمع التمويل اللازم لزيادة إنتاج الغاز في بحر قزوين، وتلبية الطلب الإضافي من الاتحاد الأوروبي.

وقال صادقوف: «لا يمكننا أن نكون رجال إطفاء نرسل الغاز لمدة 3 إلى 6 أشهر فقط. نحن بحاجة إلى العقود حتى نتمكن من اللجوء إلى المصارف لتمويل الحفر في عمق بحر قزوين».

وفي عام 2022، أبرمت بروكسل وباكو اتفاقاً لزيادة صادرات الغاز السنوية لأذربيجان إلى الاتحاد الأوروبي إلى 20 مليار متر مكعب، بحلول عام 2027، مقارنة بـ11.8 مليار متر مكعب في العام الماضي، حيث حاول الاتحاد إبعاد نفسه عن الغاز الروسي بعد غزو أوكرانيا.

ورغم «المناقشات العميقة» مع المفوضية الأوروبية حول كيفية تحقيق الهدف، قال صادقوف إن مسؤولي الاتحاد الأوروبي يترددون في توقيع عقود طويلة بسبب طموح الكتلة للحد من استهلاكها للوقود الأحفوري والوصول إلى صافي انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام 2050.

وقال مسؤولون في الاتحاد الأوروبي إن الأمر متروك للشركات وليس الحكومات الوطنية لإبرام الاتفاقيات التجارية. لقد أصبح العثور على مصادر جديدة للغاز الطبيعي أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، منذ أن بدأت روسيا، التي كانت في السابق أكبر مورّد للكتلة، في إغلاق تدفقات الغاز بشكل تدريجي رداً على دعم الاتحاد الأوروبي لأوكرانيا. لكن الكتلة التزمت أيضاً بأهداف مناخية طموحة. وفي توصية قُدّمت في فبراير (شباط) الماضي للاتحاد الأوروبي لخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بنسبة 90 في المائة بحلول عام 2040، قالت بروكسل إن استهلاك الوقود الأحفوري في عام 2040 يجب أن يكون أقل بنسبة 80 في المائة عن عام 2021، حيث سيكون الغاز 40 في المائة منه فقط. يتكون الغاز أساساً من الميثان، وهو جزيء قوي يسخن ويحمل حرارة أكثر من ثاني أكسيد الكربون ولكنه أقصر عمراً.

ومن المقرَّر أن تستضيف أذربيجان، التي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز، قمة المناخ السنوية للأمم المتحدة، في نوفمبر (تشرين الثاني) من هذا العام. وقد أعرب بعض الدبلوماسيين والمفاوضين سراً عن قلقهم من تردّد البلاد في معالجة مسألة التحول عن الوقود الأحفوري.

وقال ماثيو بريزا، العضو المنتدب في شركة الاستشارات الأميركية «ستريف» السفير الأميركي السابق لدى أذربيجان، إنه للوصول إلى هدف الاتحاد الأوروبي لعام 2027 لواردات الغاز الأذربيجاني، كان من الضروري تمويل الإنتاج، لأن أذربيجان لن يكون لديها ما يكفي من إنتاج الغاز الإضافي لتلبية احتياجاتها.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأضاف: «لتمويل ذلك، يجب أن يكون هناك ضمان بوجود عملاء في أوروبا بالمستقبل، وهناك تردد من جانب الاتحاد الأوروبي في دعم أي اتفاقيات طويلة الأجل لبيع وشراء الغاز».

وفي الفترة بين يناير (كانون الثاني) ويونيو (حزيران)، صدَّرت أذربيجان 6.4 مليار متر مكعب من الغاز إلى دول الاتحاد الأوروبي، أي نحو ربع إجمالي إنتاجها، وفقاً لأرقام الحكومة الأذربيجانية. وعلى مدى السنوات الـ3 الماضية، زادت أذربيجان تدفقات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 12 في المائة.

وفي قمة الزعماء الأوروبيين، الأسبوع الماضي، قال الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف إن الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي ستصل إلى 13 مليار متر مكعب هذا العام. وكان قد وصف في السابق احتياطيات البلاد من الوقود الأحفوري بأنها «هدية من الآلهة».

ولتحقيق هدف 2027، ستحتاج أيضاً إلى توسيع خطوط الأنابيب في ممر الغاز الجنوبي (SGC) بين أذربيجان وأوروبا.

لكن بروكسل غير قادرة على تمويل المشروع بسبب التغييرات في قواعدها في عام 2021 التي تمنع إنفاق موازنة الاتحاد الأوروبي على البنية التحتية للوقود الأحفوري. ويفرض بنك الاستثمار الأوروبي قيوداً مماثلة.

وقال مسؤول في الاتحاد الأوروبي: «نعرض سوقاً مثيرة للاهتمام للغاية بالنسبة لأذربيجان، لكننا لا نستطيع تمويلها».

وقال سيرغي ماكوغون، الرئيس التنفيذي السابق لشبكة نقل الغاز المملوكة للدولة في أوكرانيا، إن منطقة بحر قزوين يمكن أن توفر كميات كبيرة من الغاز إلى أوروبا. وأوضح أنه إذا ساعد الاتحاد الأوروبي في تسهيل الاستثمار، فإنه «سيزيد بشكل كبير من مرونة» إمدادات الغاز للاتحاد الأوروبي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

بدء تشغيل خط ربط كهربائي بقدرة ٣٠٠ ميغاواط بين العراق وتركيا

الشرق الأوسط

قال مكتب رئيس الوزراء العراقي إن تشغيل خط ربط كهربائي بين العراق وتركيا بدأ الأحد.

وأضاف في بيان صحافي أن الشبكة ستبدأ إمداد العراق بقدرة 300 ميغاواط من الكهرباء.

ووفق البيان فإن الكهرباء المستوردة عبر خط الربط، الذي يبلغ طوله 115 كيلومتراً، ستُستخدم لتوفير الإمدادات لثلاث مناطق في شمال العراق.

ويستورد العراق حالياً ما بين ثلث و40 في المائة من الإمدادات من الكهرباء والغاز من إيران، لكنه لا يزال يعاني انقطاع التيار الكهربائي على نطاق واسع، خصوصاً في أشهر الصيف الحارة عندما يرتفع الطلب على الكهرباء لأغراض التبريد.

وتقطع إيران إمداداتها بشكل متكرر عندما تحتاج إلى مزيد من الكهرباء في الداخل، وأيضاً لأن العراق يواجه صعوبة في سداد تكلفة الواردات بسبب العقوبات الأميركية على إيران.

وتضغط الولايات المتحدة على العراق، ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، لخفض الاعتماد على الغاز الإيراني.

وبدأ خط ربط كهربائي بين الأردن والعراق في توصيل الإمدادات في مارس (آذار)، ليزوّد الشبكة في غرب العراق بقدرة 40 ميغاواط.

وقالت وزارة الكهرباء العراقية إن العراق سيكمل أيضاً خط ربط بشبكة الكهرباء الكويتية بحلول نهاية عام 2024.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

حفر واستصلاح ١٠٥ آبار نفطية في العراق بالنصف الأول من ٢٠٢٤

أنجزت شركة الحفر العراقية حفر واستصلاح 105 آبار نفطية، خلال النصف الأول من العام الحالي 2024، وفق ما أعلنت وزارة النفط العراقية، مؤكدة قرب تنفيذ عقود العشرات من الآبار الجديدة.

ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن المتحدث باسم الوزارة، عاصم جهاد، قوله إن الفرق الفنية والهندسية في شركة «الحفر العراقية» نجحت في حفر 33 بئراً نفطية، واستصلاح 72 بئراً أخرى، لصالح شركات الاستخراج الوطنية والشركات العالمية العاملة في العراق.
وأشار إلى أن «هذه الإنجازات تعكس الكفاءة العالية والخبرة المتراكمة للملاكات الفنية والهندسية في شركة الحفر العراقية، والتي تُعد الذراع الوطنية الفاعلة في مجال حفر واستصلاح الآبار النفطية».

وأكد المتحدث أن شركة «الحفر العراقية» تلتزم بتنفيذ مشاريعها وفقاً للجداول الزمنية المحددة، مما يعزز دورها الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني، لافتاً إلى أن الشركة مستمرة في تعزيز قدراتها التقنية والبشرية لتكون قادرة على تنفيذ المشاريع بالتعاون مع الشركات الوطنية والعالمية العاملة في العراق.

وذكر أن الشركة تقوم بتنفيذ عدد من عقود الحفر في الحقول النفطية في الشمال والوسط والجنوب بأسلوب الحفر العمودي والأفقي، لصالح الشركات المتعاقدة ووفق متطلبات العقد وطبيعة الآبار المستهدفة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

أنس الحجي: توقعات الطلب على النفط قد تكون مسيّسة.. وأمر مهم يميّز أوبك

كثيرون يتساءلون حول إمكان تسييس توقعات وتقديرات نمو الطلب على النفط عالميًا، إذ يفترض البعض أن السياسات والخطط العالمية تتدخل في تحديد الأرقام التي تعلنها جهات دولية ومؤسسات اقتصادية بشأن تقديرات النمو.

ويجيب مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، عن هذه التساؤلات بالقول، إنه حتى مع افتراض عدم وجود أي تسييس للتوقعات، فسنجد أنها كلها مسيسة بصورة غير مباشرة.

جاءت هذه التصريحات خلال حلقة جديدة من برنامج "أنسيّات الطاقة"، قدّمها الدكتور أنس الحجي عبر مساحات منصة "إكس" (تويتر سابقًا)، تحت عنوان "هل تحسم بيانات تجارة النفط العالمية الخلاف حول نمو الطلب العالمي عليه؟".

وقال إنه بالنظر إلى وكالة الطاقة الدولية، يتضح أن هناك عددًا كبيرًا من المحللين يحملون شهادات الماجستير والدكتوراه، وهم محللون أكفاء وفطاحل، ولا أحد يعرفهم، مؤكدًا أن الحديث هنا عن المحللين وليس عن مدير الوكالة ومسؤوليها الكبار الذين يقولون أشياء غريبة جدًا.

وأضاف: "لكن الإشكالية أنه عندما تصدر الوكالة توقعاتها، تكون مبنية على القوانين الموجودة حاليًا، أو التي أقرت وستطبق -مثلًا- في نهاية العام أو في 2025، تُؤخذ في الحسبان، ومن ثم عندما تقدّم الدول الأعضاء خططها وقوانينها إلى الوكالة، تكون هذه الخطط والقوانين مصدرها السياسيون في هذه البلاد".

تسييس تقديرات الطلب على النفط

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن) الدكتور أنس الحجي، إن كون الخطط والقوانين مصدرها السياسيون، فإن التوقعات ستكون مسيسة سلفًا، والموظف أو المحلل الموجود مهما كان، حتى لو كان يحمل شهادة دكتوراه وعنده خبرة لمدة 20 عامًا، فإنه لا يستطيع على الإطلاق أن يوجه نقدًا لبعض المشكلات.

وأضاف: "عندما يعمل أحدهم في وكالة الطاقة الدولية، بصفته موظفًا أو محللًا، وجاءته كل خطط ألمانيا، التي أقرت سياسات معينة، وأصبحت قانونًا ولها أهداف، فهو بصفته موظفًا أو محللًا يعرف تمامًا أن بعض القوانين لن تطبق، وأن بعض السياسات ستفشل، ومن خلال خبرات أخرى يعرف أن بعض الأمور ستكون لها آثار جانبية ستعكس المقصود منها".

ولكن، وفق الدكتور أنس الحجي، المحلل أو الموظف في هذه الحالة لا يمكنه نقد أي من هذه المشكلات التي يراها، لأنه يتلقى راتبًا، ولا يمكنه أن يذهب إلى رئيسه ليطالبه بضرورة أن يخبر الحكومة الألمانية أن ما أرسلته غير منطقي، لأن الوكالة ليست استشارية، والموظف ليس مستشارًا، بل جاء لينفذ.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

لذلك، فإن توقعات نمو الطلب على النفط مسيسة سلفًا، وحتى إذا لم يكن هناك تسييس لها في النهاية فإنها في الأصل تكون مسيسة، لأنها تعكس رغبات السياسيين في الدول الأعضاء بوكالة الطاقة الدولية، وهذا ينطبق على كل المنظمات العالمية، سواء البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو أي منظمات أخرى.

هل بيانات أوبك مسيسة؟

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن هناك أمرًا مهمًا يميّز منظمة أوبك عن كل هذه المنظمات، وهو أن أوبك لكي تتفادى مسألة التسييس منذ زمن بعيد، أقرت بأنها ستعتمد على عدد من الشركات المستقلة.

ولفت إلى أن المنظمة تتجه إلى هذه الشركات المستقلة وتعطيها الأرقام التي لديها، وفي كثير من الأحيان تكون هذه الأرقام مختلفة عن تلك الأرقام التي تقدمها الدول الأعضاء في المنظمة.

وأوضح الدكتور أنس الحجي أن من اتخذ هذه الخطوة في أوبك من البداية -وقد يكون أحد المسؤولين المتقاعدين الآن- كان ذكيًا، إذ أدرك هذا الموضوع، فإذا كان سيعتمد فقط على البيانات التي تقدم له من الدول الأعضاء، فإنه لم يكن ليحقق أي نجاح.

لذلك، وفق الحجي، قرر المسؤول أن يعتمد على الشركات المستقلة، فأصبح في أوبك الآن، ومنذ زمن بعيد، جدولان، أحدهما يقول هذا إنتاج الدول في الشهر الماضي بناء على ما قالته الحكومات، والآخر بناء على ما شاهدته الشركات المستقلة على أرض الواقع.

وأضاف: "لذلك هناك ميزة في تقرير أوبك الخاص بتقديرات نمو الطلب على النفط، أو تقديرات الإنتاج، وهي ميزة تاريخية خاصة قبل 2017، إذ كان هناك خلاف كبير".

وتابع: "طبعًا كانت أوبك لا تنشر ما ترسله إليها الدول، لأنها كانت لا تقتنع على الإطلاق ببيانات بعض الدول، إذ إن بعض البيانات التي كانت ترسلها حكومات بعض الدول، تظل أرقامها ثابتة، فيكون الرقم 1.6 مليون برميل يوميًا، منذ نحو 6 سنوات وحتى الآن".

ولفت إلى أن هذا الرقم لا يتغيّر مهما حدث في البلاد من ظروف سياسية أو أعاصير أو أي متغيرات، مضيفًا: "لذلك فإن أوبك أصبحت تمتاز عن كل المنظمات الأخرى بأنها تعتمد على شركات مستقلة في تقييم الإنتاج، وهذه ميزة تُحسب لها".

لذلك، وفق الدكتور أنس الحجي، فإن التسييس في توقعات الطلب على النفط، حتى بافتراض أنه لا توجد أهداف أخرى، أو تسييس عند النشر، يكون حاصلًا منذ البداية، عندما يقدم السياسيون الأرقام والخطط لهذه المنظمات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.